الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا تجاه الدولة العثمانية

فى القرن الثامن عشر

فى الإمكان دراسة السياسة الإنجليزية تجاه الدولة العثمانية من خلال تطور وضع السفارة البريطانية فى القسطنطينية . وقد كان السفير الإنجليزى منذ إنشاء هذه السفارة فى عام ١٥٣٨ عميلا لشركة الليفانت. وكانت مهامه الرئيسية تتمثل فى حماية مصالح الشركة التجارية ، والعمل على تطبيق نصوص معاهدة الامتيازات والسعى للحصول على مزايا تجارية للرعايا الإنجليز . وكان السفير يتقاضى مرتبه من الشركة التى تقوم بتعيينه فى منصبه . أما الصفة الدبلوماسية التى منحت للسفير فقد قصد بها فقط وضعه فى مركز يمكنه من الوقوف أمام المناورات الفرنسية فى البلاط العثمانى . وهكذا كان السفير الإنجليزى من الناحية الرسمية يمثل بلاط جلالة الملك بينما لم يكن من الناحية الفعلية أكثر من موظف فى شركة الليفانت[1].

ومن هنا جاءت الصفة المزدوجة لمنصب السفير الإنجليزى فى القسطنطينية . وخلال القرن الثامن عشر وبتطور الاهتمام السياسى البريطانى بمشاكل الدولة العثمانية ، أخذ الجانب الدبلوماسى من عمل السفير يزداد أهمية ، كما أخذ تدخل الحكومة البريطانية يتزايد بالتالى فى تعيين سفراء بريطانيا لدى الباب العالى . والحقيقة أن منصب السفير البريطانى لدى البلاط العثمانى كان من المناصب التى يشتد التزاحم عليها من جانب الدبلوماسيين البريطانيين . ولا يرجع ذلك إلى أهمية المنصب من الناحية السياسية بل لما يدره من مكاسب مالية على صاحبه . فمرتب السفير البريطانى كان كبيرا بدرجة ملحوظة،

---

(1) A. C. Wood, English Hist. Rev. Vol XL. 1925.
« The English Embassy of Constantinople 1660-1762 ».

هذا إلى جانب مصادر أخرى لدخل السفير كبيع البراءات[٢] وغيرها من أنواع الحماية إلى جانب المبالغ التى كان يدفعها الباب العالى لممثلى الدول الأجنبية .

ولم يكن الجانب السياسى من عمل السفير أكثر من التوسط لدى الدولة العثمانية من ناحية وروسيا أو النمسا من ناحية أخرى وهى وساطة كان الهدف منها كسب سمعة طيبة للسفارة البريطانية وبالتالى تسهيل مطالب السفارة . ومنذ فجر القرن الثامن عشر بدأ الجانب الدبلوماسى من عمل السفير يطغى على الجانب التجارى تدريجيا.

وانعكس ذلك بشكل واضح فى وضع السفارة ، ففى سنة ١٦٩١ استطاعت الحكومة الإنجليزية أن تأخذ من شركة الليفانت حق تعيين السفراء فى القسطنطينية وإن بقيت الشركة تدفع لهؤلاء السفراء مرتباتهم. ومنذ سنة ١٨٠٣ أصبحت السفارة تابعة تبعية تامة لوزارة الخارجية البريطانية .

وهذا التطور فى وضع السفارة البريطانية حدث على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من سنة ١٦٨٨ حتى سنة ١٧٨٠ ، والثانية من ١٧٨٠ حتى سنة ١٧٩٨ ، والثالثة من سنة ١٧٩٨ حتى سنة ١٨٠٣ . أما المرحلة الأخيرة فهى فترة الحملة الفرنسية على مصر التى أدت إلى التحالف البريطانى ـ التركى (١٧٩٩) ووضعت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية فى خطوط مستقرة ظلت تسير عليها طوال القرن التاسع عشر . وقد تناول المؤرخون هذا الجانب بالدراسة المستفيضة[٣] .

أما فيما يتعلق بالمرحلة الأولى (١٦٨٨ ـ ١٧٨٠) فيلاحظ أن بريطانيا لم تكن لها سياسة ذاتية محددة تجاه الدولة العثمانية. فقد كان اهتمام بريطانيا بالدولة العثمانية يأتى من زاوية الموقف الأوربى نفسه ـ ففى الفترة ما بين ١٦٨٩ ، ١٦٩٧ كانت انجلترا

---

(٢) البراءة : هى الصك الذى تمنحه بعض السفارات فى القسطنطينية لأحد رعاياها ليتمتع بالامتيازات .

(٣) M. Ghorbal: The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehmet Ali. London 1928.

وكذلك محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو والحملة الفرنسية . القاهرة ١٩٥٢

فى حرب مع فرنسا حول موضوع الحلف الكبير (Grand Alliance) ، وكان وليم الثالث ملك انجلترا حريصا على عقد صلح بين الباب العالى والإمبراطور (النمسا) حتى يتفرغ الأخير تماما لمواجهة فرنسا . فنشب الصراع بين السفيرين البريطانى والفرنسى فى القسطنطينية وكان لا بد أن تفشل مساعى Trumbull السفير البريطانى بالنظر إلى نفوذ فرنسا التقليدى لدى البلاط العثمانى (٤) فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى لورد باجت Paget السفير البريطانى فى فينا بالتوجه إلى القسطنطينية ليبذل قصارى جهده للتوسط بين النمسا والدولة العثمانية. ولم يقدر للورد باجت أن يلعب سوى دور محدود جدا فى صلح كارلوفتز (١٦٩٨) .

هكذا دخلت الدولة العثمانية فى إطار السياسة البريطانية . ولكنه كان دخولا غير مباشر ومرتبطا بتزايد اهتمام انجلترا بمشاكل القارة الأوربية، فلم تكن مشاكل الدولة العثمانية تهم انجلترا لذاتها وإنما باعتبارها تابعة للمشاكل الأوروبية الأكثر أهمية من وجهة النظر البريطانية .

وفى سنة ١٧١٦ عادت انجلترا مرة أخرى تسعى لعقد صلح بين الباب العالى والامبراطور حتى يتفرغ الأخير للأزمة التى نشبت فى إيطاليا بين الامبراطورية وفيليب الخامس ملك أسبانيا (٥). كذلك أصدرت Pitt رئيس الوزارة البريطانية إبان حرب السبع سنوات تعليماته إلى السفير البريطانى فى القسطنطينية ليعمل على إقامة تحالف هجومى ودفاعى بين بروسيا والباب العالى . وقد فشلت المحاولتان البريطانيتان .

والعامل الأساسى فى هذا الفشل يرجع إلى طبيعة السياسة البريطانية إزاء الدولة العثمانية، فهذه السياسة كانت تتحدد بعلاقات انجلترا بجيران الدولة العثمانية عدائية كانت أم ودية . أما بقاء الدولة العثمانية أو زوالها فى حد ذاته فلم يكن يدخل على وجه التحديد فى إطار هذه السياسة الانجليزية . لم يحدث هذا إلا فى القرن التاسع عشر

(4) State papers, Foreign, Turkey, 20. Trumbull to shrewsbury, 1 July 1690. & Brit. Mus. Add. MSS. 8880, F.O. 66.

(5) A. Wood, op. cit. pp. 549-550.

وكنتيجة للحملة الفرنسية على مصر ، حين نمت المصالح البريطانية فى الشرق الأدنى وفى الهند . والحقيقة أنه لما كانت السياسة البريطانية الدولية والأوروبية تقوم بصفة أساسية على العداء لفرنسا والتأييد للامبراطورية فقـد كان لا بد أن تجىء مواقف انجلترا واتجاهاتها ـ فى شكلها الرئيسى ـ معادية للباب العالى الذى يعتبر فرنسـا الصديق التقليدى له والامبراطورية العدو التقليدى .

ومن ناحية أخرى كانت انجلترا ـ بصفة عامة تؤيد روسيا بسبب تجارتها فى البلطيق . ففى الوقت الذى كانت تجارة البلطيق آخذة فى الازدهار طوال القرن الثامن عشر ، كانت تجارة الليفانت فى تدهور متزايد . ولمـا كانت التجارة المحرك الرئيسى للسياسة البريطانية فقد كان من الطبيعى أن تقف بريطانيا إلى جانب روسيا ضد الدولة العثمانية . فإبان الحرب التركية والروسية (١٧٦٩ ـ ١٧٧٤) كان الأسطول البريطانى ـ الذى كاد أن يستولى على القسطنطينية ـ تحت قيادة ضباط انجليز[٦] . ومن المعروف أن Dydale, Truvenan, Greig, Elphinston هم الذين أنشأوا البحرية الروسية فى عهد كاترين . وكان مدير بنك البلاط إسكتلنديا يدعى Sutherland وطبيب كاترين الخاص انجليزيا يدعى Rogerson ، كما كانت Maria Gutherie مديرة للدير الامبراطورى الذى يقوم بتعليم الارستقارطية الروسية [٧] . وقبيل توقيع معاهدة كتشك قينارجة التى أنهت هذه الحرب ، أسرع فرجين الوزير الفرنسى إلى التشاور مع بريطانيا وعرض مشروعا للتدخل المشترك من جانب بريطانيا وفرنسا لوقف استيلاء الروس على القرم . ويشير فوكس Fox إلى هذا الحادث بقوله فيما بعد « لقد كنت أحد وزراء جلالة الملك فى ذلك الوقت . وكانت الإجابة التى نصحت

---

(6) W. Miller, the Ottoman Empire and its successors 1801-1927. Cambribge 1927. p. 14

(7) G.B. Hertz, British Imperialism in the 18th Century. London 1908 p. 166.

بها أن جلالة الملك لن يقدم أى احتجاج على هذا الموضوع أو يضع صعوبة فى طريق الأمبراطورة (كاترين)»[٨]. وتمثل الفترة ما بين ١٧٨٠ و ١٧٩٨ مرحلة انتقال بين السياسة الإنجليزية المتسمة بطابع عدم الاهتمام بل العداء للدولة العثمانية وبين سياسية بريطانيا القائمة على تنامية الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر .

فحتى عام ١٧٨٣ كانت الامبراطورية البريطانية أنجلوسكسونية فى أغلب بقاعها ، واستعمارية فى جوهرها ، بينما كان مركز الثقل فى الامبراطورية فيما وراء البحار يتركز فى أمريكا . وفى عام ١٧٨٣ تغير ميزان الاهتمام والقوة داخل الامبراطورية ، فانتقل نحو الشرق وفى البنغال بالذات بينما لم يعد لانجلترا من مستعمرات انجلوسكسونية سوى جزر الهند الغربية ونوفاسكوتيا ونيوفوندلاند . وبانتقال مركز الجاذبية فى الامبراطورية نحو الشرق أصبحت تجارة بريطانيا ومسئولياتها السياسية فى آسيا شاغلها الأول فيما وراء البحار فكانت مسائل الهند على الدوام أمام البرلمان والرأى العام ، وأصبحت المحافظة على طرق المواصلات بين انجلترا وممتلكاتها فى آسيا المشكلة الرئيسية للبحرية البريطانية ، كما أصبحت المهمة العسكرية الرئيسية المحافظة على هذه الممتلكات الأسيوية .

هذا الوضع الجديد للامبراطورية البريطانية هو الذى أدخل الشرق الأدنى فى إطار الاهتمام السياسى لبريطانيا . وفيما بين عام ١٧٨٨ و ١٧٩٢ اختفت فرنسا كمنافس عنيد لانجلترا فى ميدان التوسع الاستعمارى بسبب الثورة الفرنسية وتدهور البحرية الفرنسية فى عهد الثورة ، وبدت روسيا كمنافس خطر بتحكمها فى طرق المواصلات البرية فى وسط آسيا . وفى الوقت الذى عجزت فيه فرنسا عن أن تقدم أى مساعدة جدية لتيبو صاحب الثائر فى جنوب الهند ضد النفوذ البريطانى ، كانت

(8) Hansard's parliamentary history Vol. 29, 1791-92 p. 63.

كاترين تنظر بعين الاعتبار لمشروع إرسال قوات مسلحة عن طريق بحر قزوين لمهاجمة البريطانيين فى البنغال(٩) .

ولقد كان حزب التورى فى انجلترا أكثر إدراكا لحقائق الوضع الجديد للامبراطورية البريطانية وبالتالى لمستلزمات السياسة الخارجية لانجلترا ـ بينما ظل حزب الهويج ، بسبب الحركة الانجليكية ، شديد العداء لتركيا ـ وإلى جانب هذا ظلت تجارة البلطيق تجذب بشدة السياسة الانجليزية لتأييد روسيا . وهكذا كانت السياسية البريطانية عام ١٧٨٣ تتجاذبها عوامل متضاربة ـ من ناحية كانت هناك المستلزمات السياسية للموقف الجديد للامبراطورية البريطانية تحتم تأييد وحماية الدولة العثمانية ، ومن ناحية أخرى كانت المصالح التجارية الضيقة تشير إلى ضرورة الاصرار على صداقة روسيا .

وتعكس مشكلة اوكزا كوف (١٧٩١) وموقف بريطانيا هـــذا التضارب العنيف فى السياسة البريطانية؛ فلقد انقسم كل من الرأى العام والحكومة فى بريطانيا حول هذه الأزمة انقساما حادا .

فى ١٧٨٧ نشبت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ـ وفى أواخر ١٧٨٨ استولى الروس على قلعة أوكزا كوف وأصبح قلب الامبراطورية العثمانية مفتوحا أمام الغزاة . ولكن سياسبة التحالف الثلاثى كانت تنادى ببقاء الوضع الراهن للموقف فى الشرق الأدنى . وكان هذا يعنى بطبيعة الحال عودة الوضع كما كان عليه فى شرق أوربا دون أن تستولى روسيا على اكزا كوف . وفى مارس ١٧٩١ أرسلت الحكومة البريطانية إنذارا إلى روسيا تطالبها بإرجاع كافة الممتلكات التى استولت عليها ـ باستثناء القرم إلى الباب العالى . وكان بت فى رآسة الوزارة وهو ينتمى إلى حزب التورى ، بينما وقف حزب الهويج بصحافته ونوابه موقف المعارضة العنيدة التى نجحت آخر الأمر فى أن تزحزح بت عن سياسته الموالية للدولة العثمانية .

---

(9) Cambridge History of the British Empire Vol. II. p. 48.

وواضح من المناقشات التى دارت فى مجلس العموم ومما كتبته الصحافة المعاصرة أنه كانت هناك ثلاثة عوامل حددت موقف بت ووزارته ونوابه فى معارضة التوسع الروسى . أولا ـ أن التقدم الروسى فى البحرين الأسود والأبيض سيفتح الطريق أمام التجارة لعملاء جدد وأن هذه البحار ستخضع للقوانين الروسية فى الملاحة. وكانت جريدة « The Public Advisor » (حزب التورى) أشد قلقا على توازن القوى فى أوربا والبحر الأبيض . فكتبت فى ١٢ يناير ١٧٩١ تقول عن روسيا « إنهـــا تستطيع وتقوم فعلا بتهديد كل أوربا ، إنها دولة إذا لم يوقف تقدمها الحالى ضد الأتراك ستحصل فى السنوات القليلة القادمة على سيطرة بحرية فى أوربا . . . فلانجلترا وفرنسا وأسبانيا وهولنـدا مصلحة مادية ضد روسيا ـ وبذلك يكون مدعاة للدهشة ألا تتخذ خطوات حاسمة حتى الآن لتأييد الأتراك . إن انجلترا لاتستطيع ولن تقف موقف الحياد بعد ذلك ازاء كل توسع تقوم به روسيا» . واقترحت جريدة St. James Chronicle[١٠] أن تستغل انجلترا أزمة اوكزاكوف للتقارب نحو تركيا فتستولى بذلك على ميراث فرنسا فى الشرق الأدنى قبل أن تفيق فرنسا من الثورة . أما العامل الثانى فهو أن مستقبل روسيا الاقتصادى ينذر بأن تصبح روسيا منافسا خطرا للمصدرين الإنجليز بينما لاتستطيع تركيا أن تكفى نفسها ذاتيا من ناحية الانتاج وأنها أضعف من أن تثير خوفا أو حقدا[١١] .

أما العامل الثالث فكان اهتمام انجلترا بمستقبل مصر . فكابتن Sutherland وهو رحالة فى الليفانت نشر كتابا فى عام ١٧٩٠ عن رحلته من جبل طارق إلى القسطنطينية . وفيه عبر عن وجهة نظره حول الحرب الروسية ـ التركية . وكان يعتقد أن فرنسا ستطلق يد روسيا والنمسا ضد تركيا حتى تتفرغ هى للاستيلاء على جزيرة كريت ومصر . فإذا تم ذلك فإن انجلترا ستضطر إلى التخلى عن تجارتها

---

(١٠) St. James chronicle April 7, 1791.

(١١) J. Ewart, Observations on the nature of the connection that hitherto subsisted between Great Britain aud Russia. London 1791.

فى الليفانت . «وفى وقت قصير يستطيع الفرنسيون عن طريق برزخ السويس أن يوجهوا ضربة قاصمة إلى تجارتنا فى الهند كذلك(١٢)».

ولمواجهة هذه الخطط الفرنسية اقترح الكاتب أن تقوم انجلترا وأسبانيا وتركيا بعمل مشترك فى البحر الأبيض ضد روسيا . كذلك عبر لورد بلجراف فى مجلس العموم عن مخاوفه من أن تحقق روسيا « السيطرة الكاملة فى البحر الأبيض باستيلائها على الإسكندرية عقب عبور الدردنيل(١٣)».

ومن أهم الدراسات المعاصرة التى عرضت لموضوع مستقبل مصر السياسى إبان أزمةأوكرزا كوف تلك التى قدمها سير جون دالرمبل Sir John Dalrymple .

لم يكن سير جون يؤيد أساسا سياسة بت . فهو يضع تجارة البلطيق فى الاعتبار الأول لتحديد موقف انجلترا من النزاع بين تركيا وروسيا . ومع ذلك فقد كان دالرمبل يرى أنه إذا اضطرت انجلترا إلى دخول الحرب لإنقاذ الدولة العثمانية فيجب أن تكافأ على ذلك « باحتلال مصر » . والواقع أن دالرمبل كان أحد السياسيين البريطانيين القلائل الذين نادوا فى ذلك الوقت باتباع سياسة بريطانية نشطة فى الشرق الأدنى للمحافظة على الامبراطورية البريطانية وتوسيع رقعتها ولتعويض خسائر بريطانيا فى حرب التحرير الأمريكية . وإلى جانب ذلك فقد كان دالرمبل يرى أن احتلال مصر سيؤدى إلى إنعاش التجارة البريطانية فى البحر الأحمر . وذهب إلى حد وضع مشروع كامل لنظام الحكم فى مصر . فمن الناحية الشرعية تظل مصر ولاية عثمانية وعلى الباب العالى أن يقنع بجزية سنوية قدرها ١٣٠ ألف جنيه سنويا (وهو قدر لم يكن يحصل عليه من البكوات المماليك) إلى جانب ١٥٠ ألف طن من الحبوب . أما انجلترا

---

(12) Account of a tour up the straits form Gibraltar to Constantinople.

(13) Hansard, op. cit. Vol. 29. p.180.

فتقيم « قاعدة عسكرية كبيرة فى مصر ليس فقط للدفاع عنها بل وكذلك لتقديم المساعدات العسكرية للسلطات البريطانية فى الهند إذا لزم الأمر »(١٤) .

وهذه الناحية بالذات أى استخدام مصر كحلقة للاتصال بين بريطانيا ومستعمراتها فى الهند تبرز كذلك فى كتابات كل من جورج بلدوين(١٥) وكابتن تايلور Taylor . فقد كان تايلور يرى أن تستغل انجلترا تأييدها للدولة العثمانية فى أزمة أوكزاكوف لتحصل من الباب العالى على السماح للملاحة البريطانية فى خليج السويس وفيما بين جدة والسويس(١٦) . كذلك كتبت جريدة The Public Advisor (٢٩ ابريل ١٧٩١) حول هذا الموضوع فاقترحت أن تعرض انجلترا على الباب العالى حصولها على حق استخدام البحر الأسود والبحر الأحمر للملاحة البريطانية مقابل كافة الخدمات التى تقدمها انجلترا للباب العالى « وبالملاحة فى البحر الأحمر تعمل بريطانيا على إحياء التجارة مع جزر الهند الشرقية عن طريق برزخ السويس ، وذلك بنقل بضائعها من هناك برًّا إلى الإسكندرية ، ومن الإسكندرية بحراً إلى أوربا » . وسيؤدى هذا فى اعتقاد الجريدة إلى تنشيط التجارة البريطانية على سواحل آسيا وفى فارس بالذات. ثم عرضت الجريدة للمصاعب التى قد تعترض هذا الموضوع فقالت « ولكن هذا المشروع سوف يسبب قلقا للشركات التجارية الرئيسية » (الليفانت وشركة الهند الشرقية البريطانية) .

رغم ذلك لم تقابل هذه الحجج التى عبر عنها بت ومؤيدوه بالرضاء من غالبية الرأى العام البريطانى أو حتى غالبية أعضاء الوزارة البريطانية . ففى نطاق الرأى العام كان حزب الهويج بصحافته ونوابه فى البرلمان يقف موقف المعارضة الصريحة ، هذا بينما لم يكن يؤيد بت فى داخل الوزارة سوى لورد ليدز Leeds وزير الخارجية .

---

(١٤) Queries, pp. 75-85.

(١٥) M. Anis; England and the Suez Route. Cairo 1957.

(١٦) I. O. H. M. 4. 36 (2). Taylor to Abercrombie 1790.

والواقع أن موقف بت كانت تكتنفه نقط ضعف واضحة . فلا هو ولا لورد ليدز شرحا المدى الذى ستسير فيه انجلترا فى معارضة روسيا بل حتى لم يشرحا للرأى العام البريطانى شرحا كاملا مدى الخطر الذى تتعرض له المصالح البريطانية من التوسع الروسى. فقالت The Annual Regsiter أنه «ربما كان فى إمكان بت أن يتدخل فى جانب تركيا إذا كان حرا فى أن يذكر كل مايعرفه عن مدى الخطر القابع فى الشمال وهو الخطر الذى كشفت عنه الأحداث بعد ذلك للعالم(١٧)».

ولعل أحد العوامل التى أدت إلى تعذر اتباع سياسة بت ، الضرائب الجديدة المنتظر جمعها من الشعب الإنجليزى بعد الضرائب التى أرهقته إبان الحرب الأخيرة مع أسبانيا ـ وثمة سبب آخر أكثر وضوحا وهو الحرص على تجارة البلطيق مع روسيا ـ فحزب الهويج كان يمثل بالدرجة الأولى البورجوازية الإنجليزية ولذلك جاء موقفه من المسألة منحصرا فى حدود المصالح التجارية الضيقة بقطع النظر عن الاعتبارات الإمبراطورية والسياسة النابعة من الوضع الجديد للامبراطورية البريطانية . ولذلك انتقدت جريدة The Morning Chronicle ماسمته بسياسة إفقار « أحسن زبائننا » ، وقالت « من الحقائق التى لا يجب إغفالها أن روسيا تأخذ من بضائعنا وتوظف من الأيدى العاملة البريطانية أضعاف ما كانت تفعله الثلاثة عشر ولاية فى أمريكا حين كانت هذه مستعمرات تابعة لنا »(١٨) .

ولا شك فى أن أحد العوامل الهامة التى أثارت الرأى العام البريطانى ضد خطة بت كان دينيا . فلقد كان الكاتب الإنجليزى Burke يعبر عن الاتجاهات الرجعية فى السياسة الإنجليزية .

وكانت الحركة الإنجليكية فى عنفوانها تقف جنبا إلى جنب مع صيحات بيرك لتبارك الرجعية البريطانية . واستطاع حزب الهويج فى عام ١٧٩١ أن يتخذ منهما سلاحا ضد كل انقلاب فى السياسة الخارجية البريطانية . فأشار مؤلف أو مؤلفو

(١٧) The Annul Register. p. 107.

(١٨) The Morning Chronicle. April 19, 1791.

كتاب Short Reasonable Hint فى ١٧٩١ إلى « العبودية المؤلمة والشائنة التى تتعرض لها الشعوب المسيحية فى الإمبراطورية العثمانية »[١٩] وكتب مؤلف An adress to the People of England عام ١٧٩١ يحتج على « هجرة حلفاء قدامى من أجل الانضمام إلى أعداء المسيحية » .

أما مجلس اللوردات فعلى الرغم من حملة Fitzwilliam وPorchesterوStarmont و Landsdowne فقدفازت الحكومة بتسعة وسبعين صوتا مقابل أربعة وثلاثين[٢٠] . وفى نفس اليوم نوقشت المسألة فى مجلس العموم . فقال Fox أنه يعجب لأن بريطانيا تصدر ما يعادل ٤٠٠ ألف جنيه من البضائع فى العام إلى روسيا وتستورد منها مايقدر بمليونين وخمسمائة ألف ، وأغلب هذه البضائع تنقل على مراكب إنجليزية ، كما أشار إلى «أن انجلترا لا تستطيع أن تدخل الحرب من أجل مدينة (اكزاكوف) مشكوك فى أهميتها ، فهى على كل حالة أقل أهمية من القرم » . أما Burke فكان يردد حملة حزب الهويج العنيفة على تركيا ويرى أن لا أهمية لها فى ميزان القوى فى أوربا . « ما دخل هؤلاء البرابرة بالدول الأوروبية ، إنهم لايفعلون أكثر من نشر الحرب وإراقة الدماء وإثارة التناعب بين الدول الأوربية. أن أى شىء مسيحى يجب أن يفضل على هؤلاء البرابرة المخربين »[٢١] .

وعلى الرغم من هذه الحملة فعند أخذ الأصوات حصل حزب التورى على ٢٢٨ صوتا مقابل ١٣٥ صوتا فى المعارضة .

وفجأة تراجع بت رغم هذه الأغلبية التى ساندته فى مجلسى اللوردات والعموم . وثمة أسباب كثيرة لتفسير هذا التراجع . فى مقدمتها أن المعارضة ضد سياسة بت كانت قوية وتزداد قوة خلال المعركة سواء فى الصحافة ، أو البرلمان . ولعل أهمها أن انقساما

---

(19) G. B. Hertz, British Imperialism in the 18th Century. pp. 9-11.

(20) Hansard op. cit. vol. 29 p. 52.

(21) Ibid. pp. 63-70.

حادا وقع بين الوزراء فلقد كان بت ووزير خارجيته لورد ليدز يقفان فى جانب واحد ، أما جرنفل فقد كان مترددا منذ البـــداية . وفى ٣٠ مارس حذر Richmond وزير الخارجية من أن الشعب الإنجليزى قد يتخلى عن تأييده لحـكومة بت إذا أصرت على موقفها من هذه المسألة(٢٢) ورد ليدز على ذلك بأنه لم يعد فى الإمكان التراجع. وإبان اجتماع الوزارة مساء ذلك اليوم تـكلم رتشموند وجرنفيل وكذلك Stafford ضد التدخل .

وحين استأنفت الوزارة اجتماعها فى اليوم التالى وجد ليدز نفسه مع لورد Chathan يؤيدان وحدهما رئيس الوزارة . وأعلن لورد ليدز فى الاجتماع أنه سيقدم استقالته إزاء موقف الوزارة الجديد لأنه لا يقر التراجع . وعندئذ أعلن بت تراجعه عن موقفه. وهكذا فشلت المحاولة البريطانية الأولى للتدخل فى جانب الدولة العثمانية ضد التوسع الروسى فى قلب الدولة العثمانية .

وواضح أنه على الرغم من فشل محاولة بت ونجاح السياسة البريطانية القديمة تجاه النزاع الروسى ـ التركى ، فإن نواة السياسة البريطانية القائمة على المحافظة على التكامل السياسى للدولة العثمانية ، قد بدأت فى الظهور .

محمد أنيس

---

(22) Leed's Political Memoronda. London 1884. pp.152-156.